

تونس في 16 جوان 2011

إثر الحادثة التي جرت يوم الجمعة 10 جوان 2011 أمام مقر البنك المركزي التونسي خلال تظاهر مجموعة من الشباب حول موضوع الاقتراض الخارجي يؤكد البنك المركزي التونسي احترامه حق التظاهر و التعبير عن الرأي في إطار ما يكفله القانون و ينظمه و يعتبر أن للمواطنين حق إبداء الرأي في نطاق الأطر القانونية و أن ردود الفعل ينبغي أن تلتزم بالضوابط.

كما يستغرب البنك المركزي التونسي طريقة تفاعل موظف البنك مع مجموعة المتظاهرين المحتجين خارج مقر المؤسسة, حيث أنه خاطب و تواصل مع المتظاهرين دون تعليمات من البنك المركزي التونسي و دون الإعلام بذلك.

و يبين البنك المركزي التونسي أن التدخل الذي قام به موظف البنك هو تصرف فردي لا يلزم إلا صاحبه و لا يعبر عن موقف البنك المركزي التونسي و لا يلزمه .